مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN 2170-0370/E-ISSN 8127-2710
المجلد13- العدد2/ 2022،ص ص 435- 458

حقيقة المواطنة عند فلاسفة العقد الاجتماعي (توماس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو)

The truth of Citizenship for the philosophers of the social contract (Thomas Hobbes, John Locke, John Jacques Rousseau)

سارة بلخيري[*]

جامعة الحاج لخضر باتنة 1 الجزائر مخبر حوار الحضارات والعولمة sarra.belkhiri@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/13؛ تاريخ القبول: 2022/02/19؛ تاريخ النشر: 2022/06/12

الملخص

تتناول هذه الورقة العلمية قضية تفسير المواطنة التي لها تأثير كبير على الفكر السياسي سواء كان قديما أو حديثا مع فلاسفة العقد الاجتماعي أمثال، **"توماس هوبز"**، **"جون لوك" و"جون جاك روسو"**، فهي من أبرز الأسس التي يمكن الاستناد عليها في تلاحم المجتمعات بين بعضها البعض أو بينها وبين الممثلين للسلطة فيها، وعلى هذا الأساس سنحاول في هذه الدراسة تحديد معنى المواطنة والاطلاع على حقيقتها خاصة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي، مبينين أهم المسائل الخلافية في نظرة كل منهما لها، ونحن هنا نهدف إلى توضيح أصولها وأبعادها في فلسفتهم، بالاستعانة بالمنهج التحليلي المقارن، إذ ألزمنا أنفسنا على تحليل أفكار فلاسفة العقد الاجتماعي في قضية المواطنة، كاشفين عن أهم مواطن التباين بين وجهات نظرهم وعاملين على التقريب بينها، وبذلك يعتقد كل من **"هوبز" و"جون لوك"** أنها تقوم بإعطاء الحقوق للأفراد وتضمن استقرارهم في المجتمع من خلال تنازلهم على حقوقهم، لكن الاختلاف يكمن في أن الأول **"هوبز"** . يقول بالتنازل على كل الحقوق، أمّا الثاني .

Abstract

This scientific paper deals with the issue of the interpretation of citizenship, which has a significant impact on political thought, whether ancient or modern with philosophers of the social contract such as Thomas Hobbes, john Locke, and jean-Jacques Rousseau, the cohesion of societies between each other or between them and the representatives of the authority in them, and on this basis we will try in this study to define the meaning of citizenship and find out its reality, especially among the owners of the social contract theory, showing the most important controversial issues in their view of it, and here we aim to clarify its origins and dimensions in their philosophy, using the comparative analytical method, as we committed ourselves to analyzing the ideas of the philosophers of the social contract in the issue of citizenship, revealing the most important points of contrast between their views and working to bring them closer, and thus both Hobbes and john

"**لوك**" . يثبت أنّه لا يمكن للأفراد التنازل عن جميع حقوقهم، بينما يؤكد "**روسو**" أنها صفة تطلق على المساهمين في السلطة العليا القادرة على سن القوانين وتنفيذها.

الكلمات المفتاحية: المواطنة؛ المواطن؛ الحق؛ نظرية العقد الاجتماعي.

Locke says that it gives rights to individuals and guarantees their stability in society by compromising their rights, but the difference lies in the fact that the first – Hobbes – says to waive of all rights, while the second -Locke – proves that individuals cannot give up all their rights, while Rousseau asserts that it is an adjective given to the shareholders of the supreme power capable of enacting and implementing laws.

Keywords: citizenship; citizen; right; social contract theory.

***المؤلف المرسل.**

(مقدمة):

إن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يمكن أن يقال عليه أنه اجتماعي بطبعه لا يستطيع العيش بمفرده في مكان معين بل يميل الى الاستقرار مع جماعة خاصة بدولة ما تضمن له حقوقا يتمتع بها وتفرض عليه واجبات ينبغي عليه القيام بها، مما يتبلور عن ذلك فكرة المواطنة، هذه الأخيرة هي من أهم المسائل التي تحظى بمنزلة عظيمة في المجتمع الإنساني حيث تساهم في تطوره بشكل كبير بجانب الرقي بالدولة، عن طريق تعزيزها لدور كل من الديمقراطية والشفافية، كما تعمل على الحد من الفتن والصراعات الطائفية والعرقية في أي مجتمع من خلال المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون، ومن هذا المنطلق فقد تطرق إليها بالدراسة والتحليل العديد من الباحثين والفلاسفة عبر العصور خاصة في العصر الحديث مع فلاسفة العقد الاجتماعي مثل **"توماس هوبز"**، **"جون لوك"** و**"جون جاك روسو"**، وعليه نطرح التساؤل التالي: إلى أي مدى ساهم فلاسفة العقد الاجتماعي في تحقيق مفهوم المواطنة في الدولة؟ وينبثق عن هذه الإشكالية عدة أسئلة جزئية منها: ما هو مفهوم المواطنة؟ كيف تطور هذا المفهوم عبر التاريخ؟ ماهي الطرق والآليات التي يمكن اعتمادها للحصول عليها؟ كيف نظر فلاسفة العقد الاجتماعي للمواطنة؟ وماهي الأسس والنظريات التي تطرق إليها هؤلاء الفلاسفة لإرساء فكرة المواطنة؟ ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين هؤلاء الفلاسفة في تصورهم للمواطنة؟ وللإجابة على هذه الأسئلة اعتمدنا على المنهج التحليلي المقارن، وذلك من خلال تحليل أفكار فلاسفة العقد الاجتماعي المتعلقة بقضية المواطنة، مقارنين وجهة نظرهم حول هذا الموضوع وكاشفين في الوقت ذاته عن أوجه التشابه والاختلاف بينهم في هذه المسألة.

ونحن بهذا نهدف إلى تحديد مفهوم المواطنة والوقوف عند مضامينها، وإبراز أهميتها ومكانتها في المجتمع، ومن ثمة توضيح جوهرها عند كل فيلسوف من فلاسفة العقد الاجتماعي.

أولا. مفهوم المواطنة:

1- المفهوم اللغوي للمواطنة

تستعمل كلمة المواطنة في اللغة الأجنبية كترجمة للكلمة الفرنسية citoyenneté وهي مشتقة من كلمة cite كما في الكلمات الأنجلو فرنسية، ومنذ القرن الثالث عشر صار المواطن عضوا في مدينة أو قصبة ما، وتقابلها في اللغة الإنجليزية كلمة Citizenship المشتقة من كلمة cityأي المدينة. (طوني ، لورانس، و موريس، 2010، صفحة 658) أما المواطنة في اللغة العربية فهي مشتقة من كلمة وطن حيث جاء في لسان العرب أنها تعني المنزل تقيم به وهو موطن الإنسان ومحله، وجمعه أوطان أي الغنم والبقر: مرابضها وأماكنها التي تأوي إليها، ومواطن مكة مواقفها وهو من ذلك وطن بالمكان وأوطن أقام وأوطنه اتخذه وطنا، يقال أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيها. (جمال الدين، دت، صفحة 451)

والمواطن مفعل منه ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وتوطين النفس تمهيدها، وتوطَّنها تمهدَها، والميطان بالكسر الغاية وموضع يوطن لترسل منه الخيل في السباق، وواطنه على الأمر وافقه. (الفيروس، 1998، صفحة 1238)

ولقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم في قوله تعالى في سورة التوبة الآية 25:" لَقَدْ نَصَرَكُمْ اللهُ فِيْ مَوَاْطِنَ كَثِيْرَةٍ وَيَوْمِ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاْقَتْ عَلَيْكُمْ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ"

2. المفهوم الاصطلاحي للمواطنة

إن المواطنة هي مصطلح ينبثق عنه مصطلح آخر هو المواطن الفعال، يعني الفرد الذي يقوم بمشاركة الآخرين على رفع المستوى الحضاري لمجتمعه عن طريق العمل الرسمي الذي ينتمي إليه.

والمواطن هو الذي يعيش مع القوم في وطن واحد ويتمتع بالحقوق التي يتمتع بها أبناء دولته، لذلك فإن الطاعة والمقاومة ضروريتان لكل مواطن لحفظ نظام المجتمع ولصيانة الحرية وبقاؤها. (جميل، 1994، صفحة 431)

إضافة إلى ذلك يدل مصطلح المواطنة في القانون على الصلة التي تربط بين الفرد والدولة وذلك بموجب القانون الدولي للمواطنة والذي يرادف مصطلح الجنسية، حيث تجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم الجنسية يحمل معنى أكثر اتساعا؛ فهو يشير إلى حق الحماية التي تسبغها الدولة على مواطنيها أثناء زيارتهم لدولة أخرى وحق الإنسان في أن يكون عضوا في بلد ما، فمواطنة الفرد تكون عموما هي نفسها جنسيته. (أحمد، 1999، صفحة 320)

معنى ذلك أنّ هذا المصطلح هو رابطة سياسية وقانونية بين الشخص ودولة معينة تجعله عضوا فيها وتفيد انتماءه إليها ويسمى من يتمتع بهذه الرابطة وطنيا، أمّا الذي لا يتمتع بها فهو الأجنبي، وللوطني حقوق أكثر وعليه التزامات أكثر من الأجنبي مثلا الحقوق السياسية تقتصر على الوطنيين فقط ولا يتمتع بها الأجانب، كذلك نجد بعض الواجبات قاصرة على الوطنيين كالخدمة الوطنية العسكرية. (عبد الوهاب، دت، صفحة 99)

وبالتالي فإنّ حقوق المواطنة تختلف من دولة إلى أخرى وتكفل دساتير دول كثيرة الحقوق الأساسية التي يطلق عليها الحقوق المدنية للمواطنين، فهي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتسابه إلى الوطن ومن أهمها الخدمة العسكرية كما سبق وأن ذكرنا.

ثانيا . نبذة تاريخية عن المواطنة:

تطورت فكرة المواطنة في المدن الإغريقية والرومانية منذ القرن السابع قبل الميلاد، وكان الإغريق والرومان ينظرون إلى المدن بوصفها مجتمعات ذات تنظيم مشترك أكثر من كونها وحدات جغرافية، كما ارتبط نسيج العلاقات الاجتماعية بين المواطنين في هذه المجتمعات من خلال الصداقة والعلاقات العائلية، حيث لم يكن كل سكان المدن الإغريقية مواطنين فلقد حرمت القوانين العبيد من التمتع بحقوق المواطنة، واشتملت حقوق المواطنين الإغريق على

حق ملكية الأرض والمشاركة في الحكومة، أمّا الواجبات فقد انحصرت في حق التصويت، حضور الاجتماعات الحكومية، أداء الخدمة العسكرية، وتمتع الرومانيون بامتيازات خاصة منها: حق التملك. (أحمد، 1999، صفحة 322)

وقد أدّى اتساع رقعة الأقاليم التي كانت خاضعة لحكم الرومان إلى سفر مواطنيها لأماكن بعيدة إلى عدة أسباب منها: المشاركة في الحروب وممارسة التجارة فكان هؤلاء يتمتعون بكل حقوقهم أثناء سفرهم إلى الإمبراطورية الرومانية، وكل هذه التطورات أدّت إلى قيام الحكومة الرومانية وذلك بمنح الجنسية للأشخاص الذين لم تسبق لهم الإقامة في روما، لكنها استثنت طبقة العبيد من هذا الحق، فروما شهدت ولادة حركية جديدة لمفهوم المواطنة ومع مرور الزمن أصبح هذا المفهوم يتجه أكثر إلى الحماية في ظل القانون منه إلى المشاركة الفعالة في تشريع وتطبيق هذا القانون، ومع صيرورة الاندماج السياسي كسمة ولاء للإمبراطورية أعطى الإمبراطور كاراكلا في عام 212 وضعا قانونيا للمواطنة يشمل عددا كبيرا من السكان. (هيثم، 2007)

أما في فترة العصور الوسطى (400 . 1500م) فقد ارتبطت المواطنة بالانتماء إلى المدن وارتبطت هذه المدن في تلك الفترة بكونها مناطق جغرافية يقيم فيها الناس، حيث أن تاريخ نشأتها "حافل بقصص الصراع بين رب الإقطاع ومواطني المدن، فالمدن كانت دائما تطالب بحقوق تشكل تهديدا حتى للسادة الاقطاعيين البعيدي النظر، وقد ثبت في نهاية الأمر أن القوة العسكرية والاقتصادية للمدن كانت أخطر على النظام الإقطاعي من البارود، غير أن النزاع كان يدور في الغالب على التفاصيل، فقد بنى كثير من السادة مدنا جديدة لكن ضعف النظام الاقطاعي وفقره هو الذي مكن من قيام المدن الحرة، فلم يكن لدى السادة ما يمنحونه سوى الأرض والحقوق." (كافين، 1978، صفحة 224)

كانت المواطنة في تلك العصور تدل على الحرية بما فيها حرية العمل والتعاقد والحركة والاتفاق، فحلت محل روابط الدم والأسرة والأرض والتحالفات الإقطاعية التقليدية، ومن ثمة أصبح المواطنون أفرادا لهم القدرة على صنع قراراتهم الذاتية وقوانينهم بأنفسهم من دون

تدخل أي طرف أخر سواء كان مجتمع أو دولة، حيث يتجمعون معا لانشاء حكوماتهم ويتحدون في جهد مشترك لصالح الكوميونة أو الجماعة المحلية. (كافين، 1978، صفحة 225)

كما يمكن الإشارة أيضا إلى أن مدن العصور الوسطى أوجدت أفضل المدن، حيث تحول المعبد إلى كنيسة التي لم يتم بناؤها بمرسوم امبراطوري إنما بواسطة تشييد أهل المدينة بأنفسهم، وكان ذلك عامل رئيسي في الإحساس بالعزة المدنية، وتحفيز الناس على القيام بأعمال مشتركة، وكنيسة القرية كانت هي المؤسسة التي يرجع إليها المواطن في جميع أحواله، فتوفر له الرعاية والملجأ وتتيح الفرص للتأمل والافصاح عن الروح الاجتماعية، وبالتالي فهي التي كانت تحدد نمط المواطنة. (كافين، 1978، صفحة 226)

لكن في العصر الحديث نجد مبدأ المواطنة وليد الحداثة بصفة عامة والدولة القومية على وجه الخصوص، حيث تقوم على فكرة أن الأمة لها الحق في تشكلها في دولة مستقلة، ذلك أن قيام الدولة الحديثة على أساس ارتباطها بعناصرها البشرية ارتباطا سياسيا، يمنح جميع المواطنين الحق في المراكز القانونية والسياسية، نظرا لأن هناك علاقة بينهم وبين الدولة، وهذا عكس الأفراد المقيمون فيها ولا يملكون الارتباط السياسي فهم أجانب تختلف مراكزهم عن مركز المواطنين، وبالتالي فإن مبدأ المواطنة الذي تم ارساؤه في الدولة القومية يقوم على علاقة متميزة بين الحاكم والمحكوم متباينة عن تلك التي كانت سائدة في العصور الوسطى. (شريف الدين، 2019، صفحة 48)

ثالثا . أساليب الحصول على المواطنة:

هناك أسلوبان للحصول على المواطنة:

يكمن الأسلوب الأول في: الميلاد؛ فقد يكتسب الكثير من الناس الجنسية بالميلاد وتمنح قوانين العديد من الدول هذا الحق استنادا على هذا القانون، كما تضع بعض الدول قيودا على منح الجنسية للأطفال الذين يولدون في إقليمها بالرغم من اكتساب آبائهم للجنسية، كذلك تمنع هذا الحق لمجموعات معينة من الأشخاص وهذه المجموعات هم أولئك

اللاجئين، أي الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة ديارهم بسبب الحرب أو أي شيء آخر. (الشيخات، 1999، صفحة 321) فالميلاد يسمى أيضا حق التراب ويقصد به الولادة على أرض الوطن.

كذلك تستخدم بعض الدول قواعد أخرى للحصول على المواطنة غير حق الميلاد على أرض الدولة وتطلق على حق الدم أو جنسية البنوة؛ ويقصد بها جنسية الوالدين حيث كانت تقتصر في السابق على جنسية الأب .كما هو الحال في عدد من الدول العربية . لكن بعد إعطاء المرأة حقوقها أصبحت للوالدين. إضافة إلى المواطنة عن طريق الزواج؛ حيث تقوم الدول التي تعاني من موجات هجرة كبيرة بمكافحة حالات الزواج المزوّرة بهدف الجنسية. (أحمد، 1999، صفحة 321)

أما الأسلوب الثاني فيتمثل في: التجنيس ويسمى أيضا الجنسية المكتسبة حيث يعني هذا الاصطلاح العملية القانونية التي يكتسب من خلالها الأجنبي جنسية الدول الأخرى التي يريد الانتماء إليها، وتضع كل دولة مجموعة من الشروط التي يجب الاعتماد عليها لاكتساب الجنسية فبعض الدول تشترط على طالبي الجنسية الإقامة في أرضها لعدد من السنين، وهناك عدد من الدول تمنح الجنسية للأشخاص الذين يدركون واجبات المواطنة، كما يوجد دول أخرى تشترط على الأشخاص الأجانب التنازل عن جنسيتهم الأصلية إذا رغبوا في التجنس أي اكتساب الجنسية. (سامح، 2007، صفحة 10) معنى ذلك أن التجنيس هو إعطاء الجنسية للأفراد الذين دخلوا الدول المانحة للجنسية وهم ليسوا من تلك الدولة.

رابعا .كيفية تصور فلاسفة العقد الاجتماعي للمواطنة:

إن المواطنة باعتبارها مفهوم شامل له علاقة مباشرة بحقوق الإنسان مثل حق التعبير والتعليم، والعمل والمشاركة السياسية ... فإنها عنيت عند فلاسفة العقد الاجتماعي انطلاقا من هذه الحقوق، من أجل إعادة إنسانية الإنسان، حيث عملوا على دراسة نظرية العقد الاجتماعي لتقوية العلاقات الإنسانية ومن ثمة ضمان حقوق الأفراد وحرياتهم.

1 . توماس هوبز thomas Hobbes (1558. 1679)

إن "**توماس هوبز**" من أعظم فلاسفة السياسة الإنجليز في العصر الحديث وأشدهم إثارة، حيث كرس اهتمامه بالعلوم الطبيعية والفلسفة الجديدة فدرس التشريح والكيمياء، كما اشتهر أيضا في المجال القانوني، فكان فقيها قانونيا ساهم بشكل كبير في بلورة العديد من الأطروحات التي اتسم بها القرن السابع عشر على المستوى السياسي والحقوقي. (بيير فرانسوا، 1993، صفحة 18 . 20)

أ . طبيعة المواطنة عند هوبز:

المواطنة عند "**هوبز**" الصفة التي تكتسب من خلال الانتماء لمجموعة من الناس من ذوي الارادات المختلفة، حيث تتميز عن مصطلح الرعية الذي يطلق على أفراد الدولة فقط حين يصبح الفرد عضوا في دولة ما. (أمل هندي، 2005، صفحة 103)

ب . نظرية الحق الطبيعي عند توماس هوبز:

قبل أن نتحدث عن نظرية الحق الطبيعي لابد أولا أن نشير إلى مصطلح الحق، وعلى هذا الأساس يكون الحق هو مفهوم متعدد المعاني، تمتد دلالته إلى الحقل المعرفي، المنطقي الأنطولوجي، الاجتماعي والأخلاقي لكونه مفهوما ذا طبيعة سيكولوجية معيارية يتعلق بالفاعلية البشرية في مختلف تجلياتها، لذلك نجد أنّ مفهوم الحق يختلف تبعا لطبيعة المجتمع الإنساني وكيانه ونتيجة لوضع الفرد في البناء الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش في ظله. ففي المجتمعات البدائية التي لم تكن تعرف الملكية الخاصة كان أفراد الجماعة يتمتعون بالمساواة المطلقة فيما يحصلون عليه من ثمار الإنتاج؛ أي أنّ هذه الجماعات البدائية لم تعرف مفهوم الحق الذي يميز إنسانا عن آخر، (عبد الوهاب، دت، صفحة 553) ومن الناحية الفلسفية فهو اصطلاح قانوني يعني السلطة أو القدرة التي يقررها القانون لشخص ما ويكون له بمقتضاها ميزة القيام بعمل معين. (عبد الوهاب، دت، صفحة 554)

أما بالنسبة للحق الطبيعي فيعرفه "**هوبز**" بأنه "لا يعني شيئا سوى الحرية وأنه على كل فرد أن يستخدم قواه الطبيعية وفقا للعقل الصحيح، وعليه نستنتج أن الأساس الأول للحق الطبيعي أن يحفظ كل فرد قدر استطاعته أعضائه وحياته (...)، وبمأن لكل إنسان الحق في البقاء من أجل الحفاظ عليه، فإنه بالمثل له الحق في استخدام جميع الوسائل والقيام بكل الأشياء التي بدونها لا يمكن أن يبقى."(thomas, 2013, p 31)

أي أن الحقوق الطبيعية في نظر "**هوبز**" هي الحرية الممنوحة للإنسان في استعمال قواه الخاصة في المحافظة على حياته، وفعل أي شيء يضمن له تحقيق هذه الغاية، فهي حقوق ضرورية لا يمكن للفرد الاستغناء عنها أو أن يكون من دونها.

وقد قام "**هوبز**" بتحديد هذه الحقوق وذكر أربعة منها حيث اعتبرها موجودة لدى كل انسان بالطبيعة أي بالعقل الذي حتم التسليم بها، وأولها الحق في البقاء أي في الحفاظ على الذات، وثانيها الحق في الوسيلة لتحقيق الغاية الأولى بشرط أن تكون هذه الوسيلة ضرورية كضرورة الغاية تماما، وثالثها حق الإنسان في تقرير أنواع الوسائل الضرورية ووجاء انطلاقا من وجود حق الغاية وحق الوسيلة، أما رابعها فهو حق الملكية وهي ذات رمزية مطلقة. (عبد الفتاح امام، 1985، صفحة 335. 336)

ج. مسألة العقد الاجتماعي:

يرى "**هوبز**" أن الإنسان بطبيعته يسعى دائما إلى حب البقاء والمحافظة على ذاته عن طريق الصراع مع الآخرين، ذلك أن العلاقات بين الأفراد قائمة على أساس المنافسة التي تجعل البشر يغزون لتحقيق الكسب فيستخدمون العنف ليكونوا سادة على الأخرين، وعدم الثقة من أجل الأمن والمجد من أجل السمعة. (توماس، 2011، صفحة 134)

فضلا عن ذلك فإنّ هناك عوامل أخرى تؤدي إلى هذا النزاع وتزيد من عنفه منها: المساواة في القدرة التي تدل على أنّ الطبيعة جعلت البشر متساويين من حيث قدراتهم الجسدية والذهنية، والمساواة في الأمل تعني أنه إذا كان الناس متساوين بصفة عامة في قدراتهم البدنية والعقلية، فإنّه من خلالها تنشأ المساواة في بلوغ الأهداف التي يرغبون في

تحقيقها، وهذا يعني أنّه سيكون لكل منهم مبررات متساوية مع الآخرين في أن يأمل في الحصول على الشيء الذي يرغب فيه، وهكذا يشتد الصراع ويقوى، لكن الأغراض المتضاربة مفادها إن الذات الواحدة متساوية مع غيرها في القدرات والأمل وهي تسعى إلى غرض خارجي معين، حيث يقوى الصراع ويشتد للحصول على هذا الغرض المعين (عبد الفتاح إمام، 2002، صفحة 271)

ومن هنا يتضح أنه في الوقت الذي يعيش فيه الناس دون سلطة عامة تبقيهم جميعا في الرهبة، فإنهم يكونون في حالة حرب، وهي حرب بين كل انسان وانسان آخر، كما أنها ليست معركة فقط أو فعل قتال بل هي فترة من الزمن تكون فيها إرادة التنازع معلومة بما فيه الكفاية، وبالتالي فإن طبيعة الحرب لا تقوم على القتال الفعلي بل على الاستعداد المعلوم لهذا القتال. (توماس، 2011، صفحة 134)

ومن ثمة فالإنسان عند **"هوبز"** بطبيعته شرير "فهو ذئب لأخيه الإنسان" بسبب الملكية والاختلاف على السيطرة، حيث أصبحت حياته شبيهة بحياة الغابة وهي حالة طبيعية تسمى حياة الفوضى والصراع والعنف؛ حالة حرب الكل ضد الكل. (أرنست، 2018، صفحة 56)

ومادام طموح الناس هو العيش حياة سعيدة فقد كان همّهم تجاوز حالة الفوضى والصراع، وبالتالي اتفقوا حول شخص واحد يحكمهم ويتنازلون له عن حقوقهم وحرياتهم الطبيعية في مقابل توحيدهم، تدبير شؤونهم وضمان استقرارهم والمحافظة على هذه الحقوق، وهذه السلطة العليا تجاوزت كونها مجرد موافقة أو إجماع بين الإرادات الفردية، بل هو اتحاد تذوب فيه الذوات الفردية في ذات شخصية واحدة معنوية يتنازل لها الأفراد عن حقوقهم لتسوس شؤونهم وقت السلم والحرب وهذه الشخصية أو الكيان الواحد هو ما يسمى بالدولة. (منتديات، 2009)

وتأكيدا لذلك يقول **"هوبز"**: "أن يتنازل المرء عن حقه في أي شيء هو أن يحرم نفسه من الحرية، في أن يعرقل استفادة الآخر من حقه في الشيء نفسه، لأن الذي يتخلى عن

حقه أو يفوضه لا يعطي لأي إنسان أخر حقا لم يكن له من قبل، بل هو يتنحى له جانبا، حتى يستمتع بحقه الأصلي دون أن يعرقله هو، ولكن ليس دون أن يعرقله آخر، وبالتالي فإن ما يحصل لإنسان نتيجة تخلي آخر عن حق ليس سوى تقليل من العقبات في سبيل استعمال حقه الأصلي." (توماس، 2011، صفحة 141)

وسميت هذه بنظرية العقد الاجتماعي إذ تنتقل من الحالة الطبيعية إلى حياة مدنية وسياسية أساسها قيام الدولة التي تنظم حياة الأفراد من خلال قوانينها، فإذا كانت الطبيعة الإنسانية شريرة في نظر **"هوبز"** والإنسان ذئب للإنسان، فإنه من الضروري تأسيس الدولة في حالة الاجتماع على القوة، أي قوة الأمير الذي سيفرض نفسه على الجميع ويتنازل له الأفراد عن حرياتهم الطبيعية. (منتديات، 2009)

فالقوة هي أمر أساسي في الدولة لتفادي الطبيعة الإنسانية الشريرة، وهذا ما جعل **"هوبز"** يصف حياة الأفراد وضرورة خضوعهم لحكم ملكي مطلق في كتابه المشهور **"التنين"** حيث صور فيه القوة والسيطرة التي يفرضها الحاكم على الشعب ضمن العقد الاجتماعي، فقال: "إن الناس لا يستمتعون برفقة الآخرين ما لم تكن هناك قوة قادرة على ترهيبهم." (توماس، 2011، صفحة 133)

وعليه فإن الهدف من قيام الدولة عند **"هوبز"** هو المحافظة على حقوق الأفراد ومصالحهم لا نشر الفضائل المختلفة، حتى لو دعا الأمر أن يجبرهم الحاكم على الفضائل لأنهم قصّر لا يعرفون مصلحتهم الخاصة وربما أساؤوا إلى أنفسهم بسلوكهم المعوج.

ومن هذا المنطلق رأى **"هوبز"** المواطنة من خلال إرادة الأفراد في المجتمع الإنساني، حيث أصبحوا وكأنهم مواطنين كاملي الإرادة والوعي في تلك اللحظة التي قرروا فيها بكامل وعيهم التنازل عن كامل إرادتهم ووضعها أمانة في يد الحاكم الذي لم يوقع العقد، وإنما نجم عن توقيعه وبالتالي فهو غير ملزم بأي علاقة متبادلة وغير مقيد بأي التزام تجاه المحكومين. (بشارة ، 2012، صفحة 99)

فضلا عن ذلك فقد قام "**هوبز**" بفصل المواطن عن الإنسان العادي من خلال فصله بين حالة الطبيعة التي يكون الحق الطبيعي سائدا فيها، وهو حق الإنسان بتحقيق رغباته مع إباحة كل الوسائل التي تمكنه من ذلك، وبين الحالة المدنية التي يتحول فيها الإنسان إلى مواطن. ومن ثمة تتاح الفرصة للتقدم نحو المواطنة لا على أساس العودة إلى الامتيازات الموروثة أو القائمة على الانتماء، إنما بالتقدم تدريجيا نحو المواطنة العامة الحديثة القائمة على الحقوق والواجبات في العلاقة مع الأخرين. (بشارة ، 2012، صفحة 101)

2. جون لوك John Locke (1632. 1704)

يعتبر "**جون لوك**" من أبرز الفلاسفة الانجليز الذين يؤكدون أن المواطنة هي مبدأ أساسي مرتبط بالمجتمع المدني، حيث أن المواطن هو عنصر محوري داخل الدولة، وينبغي على الحاكم أن يوفر له مجموعة من الحقوق التي ينتقل بها من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني، كما ينبغي عليه الالتزام بمجموعة من القواعد تجاهه.

أ. نظرية الحق الإلهي للملوك:

على الرغم من أنّ فكرة الحق الإلهي للملوك كانت سائدة في العصور الوسطى ووجدت ملاذها في كتاب سير روبرت فلمر، إلاّ أنها تلقّت ضربات عنيفة على يد المفكرين السياسيين خصوصا "**جون لوك**"، حيث قام بنقد هذه النظرية خاصة في الرسالة الاولى من كتابه رسالتان عن الحكم المدني، وتفنيد كل الحجج التي دافعت عنها وأقرّت المبدأ الخطير الذي يعطي للملك الحق في حكم رعاياه حكما مطلقا استبداديا دون أن يكون لأي فرد من أفراد الشعب الحق في معارضته أو الثورة عليه، وطالما أنّ الملك كان مفوضا من قبل الله لحكم الشعب كان على هذا الأخير إطاعة أوامر الملك وأحكامه؛ فالملك من حيث هو مفوض تفويضا إلهيا له الحق في إصدار التشريعات التي يراها صالحة وبالتالي فهو كما يقال في مصر القديمة "عليم بكل شيء ولا تخفى عليه خافية، وليس هناك شيء في هذه الدنيا لا يعلمه وما من معرفة إلا بها". (عبد الفتاح إمام، 2002، صفحة 284)

أحس **"لوك"** أن مهمته الأولى هو دحض هذه الأفكار فتعجب من قول سير روبرت تنصيب الله قائلا "تمنيت لو أخبرنا ماذا يعني بتنصيب الله، لأن كل ما تدبره العناية الإلهية وتقره سنة الطبيعة أو ينص عليه الوحي يصح أن يوصف بأنه من تنصيب الله أو توقيفه، ولا أخال أنه يعني به التنصيب أو التعيين بالمعنى الأول أي بتدبير العناية، لأن ذلك يستلزم أن آدم كان ملكا بالفعل لكن كان يمتنع أن تنصبه العناية حاكما للعالم بالفعل، ولم يكن ثمة حكومة أو رعايا لكي تحكم بعد كما يعترف مؤلفنا." (جون، في الحكم المدني، 1959، صفحة 48)

كما يقدم لنا **"لوك"** دليلا يستخدمه سير روبرت لتأييد دعامة الحكم الكبرى وتقوية نظرية الحق الإلهي للملوك أو الآباء، حيث يقول "نجد في الوصايا العشر، التي تقضي بإطاعة الملوك تنص على ما يلي: أكرم أباك، كأن السلطة كلها كانت حالّة في الأب أصلا. ولم لا أضيف أيضا أننا نجد في الوصايا العشر أن الشريعة التي تأمر بإطاعة الملكات تنص على ما يلي: أكرم أمك، كأن السلطة كانت حالّة اصلا في الأم." (جون، في الحكم المدني، 1959، صفحة 13)

يؤكد **"لوك"** أن هذه الحجة ليست قائمة على المنطق وغير موزونة ودقيقة بل قائمة على اعتبار أومصلحة معينة، لأن الوصايا العشر تنص على كرم الوالدين، الأب والأم، وبذلك لا يمكن أن تكون السلطة للأب غير متساوية مع سلطة الأم.

وفي إطار مناقشة **"لوك"** لأفكار سير روبرت يعتقد أن العلاقة بين الملك ورعاياه لا تشبه مجال العلاقة بين الأب وأبنائه، لأنّ هذ الأخيرة أخلاقية في المقام الأول؛ فهو مسؤول أخلاقيا عن تربية أبنائه وغرس القيم فيهم، أما علاقة الملك بالرعايا سياسية أساسا، وتتوقف على قيام الملك بمجموعة من الواجبات الخاصة التي تحددها القوانين في الدولة من بينها: الإشراف على مصالح الناس ومنافعهم، وضمان ممارستهم لحقوقهم الطبيعية، وإن ينحرف عن تأدية مهمته يجوز لهم عزله وتنصيب شخص آخر يحل محله يكون قادر على القيام بواجباته السياسية، (عبد الفتاح إمام، 2002، صفحة 286) في حين أن الأبناء في

الأسرة ليس لهم الحق في عزل الأب وإحلال شخص آخر محله، لأن الأخلاق تفرض احترام الأب و طاعته، ومن هنا كان عصيانه تأباه القيم الأخلاقية، وليست الحالة نفسها بالنسبة لرعايا الملك فإذا لم يلتزم بالعقد كان من حقهم التمرد عليه وعزله، كما أنّ الأخلاق تفرض حتى على الملك نفسه احترام والديه لكن ليس لهذين الوالدين التدخل في شؤون الدولة وأمور السياسة وليسا لهما أن يفرضا على الملك رأيا لمجرد أنهما والداه، (عبد الفتاح إمام، 2002، صفحة 286) وفي ذلك يقول **"لوك"** "إنّ واجب الحاكم المدني تطبيق القوانين بلا استثناء لتوفير الضمانات التي تسمح لكل الناس على وجه العموم ولكل فرد على وجه الخصوص بالامتلاك العادل للأشياء الدنيوية، أما إذا حاول أحد أن ينتهك قوانين العدل والمساواة التي تأسست من أجل الحفاظ على هذه الأشياء فإنّ مثل هذا المغامر يجب أن يمنعه الخوف من العقاب الذي هو عبارة عن الحرمان من الخيرات التي من حقه أن يتمتع بها." (جون، رسالة في التسامح، 1997، صفحة 24)

إضافة إلى ذلك فإن **"لوك"** في سياق رفضه لنظرية الحق الإلهي للملوك وتقويضها يرى أن الفرد حر في المجتمع، وليس مسخرا لسلطة تشريعية إلا السلطة التي نصبت بالاتفاق في الدولة، كما أنه ليس خاضعا لأي إرادة أو مقيدا بأي قانون سوى ما تسنه تلك السلطة التشريعية وفقا للأمانة التي عهد بها إليها، إذ أن تحرر الأفراد من كل سلطة مطلقة مستبدة ضروري لبقائهم ومرتبط بهم ارتباطا وثيقا، حيث لا يمكنهم التخلي عنه إلا بالتخلي عما يضمن بقائهم وحياتهم معا، لأن المرء الذي لا يملك السلطة على حياته لا يستطيع تسخير نفسه لإمرئ آخر، أو تخويله السلطة المطلقة للقضاء عليه متى يشاء. (جون، في الحكم المدني، 1959، صفحة 150)

ب . مسألة العقد عند جون لوك

يعتقد **"جون لوك"** أنّ الأفراد يعيشون حالة طبيعية ينعمون فيها بالحرية والمساواة وليس لأحد حقوقا أكثر مما سواه، كما أنّ العقل الطبيعي له دور كبير في تعليم الناس أنّه لا ينبغي لفرد أن يلحق الضرر بغيره طالما أنهم جميعا متساوون ومستقلون، حيث كانت هناك ملكية

مشتركة ولكل فرد الحق في أن يحصل على أسباب عيشه مما تقدمه الطبيعة، لأنّ الله يمنح الأرض للبشر كهبة مشتركة عامة، فأينما تظهر الأرض من أشجارها ثمارا تصلح للطعام يكون من حق كل فرد أن يعيش منها دون كد ولا جهد، (تدهوندرتش، دت، صفحة 840) ولتأكيد ذلك يقول: "فالجميع متساوون مستقلون وليس لأحد أن يسيء إلى أخيه في حياته أو صحته أو حريته أو ممتلكاته، فالناس جميعا عاملون في هذا الكون الذي صنعه الخالق وأتى بهم إلى خضمه لأنه شاء ذلك، أتى بهم لكي يعملوا من أجله، فهو مالكهم الذي يوجههم كيفما شاء ورائدهم فيما يفعلون ابتغاء مرضاته، ومن أجل هذا يجتمعون ويتقاسمون ما تمنحه لهم الطبيعة، لذا تختفي مظاهر التبعية التي تدفع بعضهم إلى الرغبة في السيطرة على الآخرين والإضرار بهم ولا يبقى في القلوب سوى حب الخير." (جون، الحكومة المدنية، دت، صفحة 15)

فالحالة الطبيعية هي حالة الحرية الكاملة التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم وتحديد سلوكياتهم وأفعالهم واستخدام ممتلكاتهم كما يشاؤون في حدود قانون الطبيعة الذي يمليه العقل من غير حاجة إلى استئذان أي شخص آخر أو الاعتماد عليه في ذلك، (محمد، 2010، صفحة 167) يعني أن العقل الطبيعي له أهمية كبيرة في توجيه الأفراد إلى الطريق السوي دون مخالفتهم للقانون أو إيذاء وانتهاك حقوق بعضهم البعض كي يتحقق الأمن والسلام في الدولة، لأنه "إذا اعتدى الإنسان على أخيه الإنسان في الطور الطبيعي وخرق السنة الطبيعية التي تلزمهما كليهما، فلكل أمرئ الحق في أن يدفع عدوانه وإقرار تلك السنة حتى يجوز لمن شاء أن يساعد المعتدي عليه في الاقتصاص من المجرم والتعويض عليه، لأنّ المجرم إن يطلق سنة العقل يصبح عدوا للبشرية جمعاء ولها الحق في معاقبته." (جون، في الحكم المدني، 1959، صفحة 17)

لكن عندما دخلت الملكية الخاصة وبدأ كل فرد يملك قطعة معينة من الأرض ويستغلها لصالحه ويحافظ عليها بدأ الخلاف بين الناس إذ لم يرع بعضهم حقوق غيره، بل كانوا يغتصبونها ويعتدون على ملكية غيرهم ويسخرونها طبقا لأهوائهم ورغباتهم الأنانية، مما حوّل

حالة الطبيعة من حالة الأمن والسلام إلى حالة الحرب والنزاع حتى أصبح من الصعب على الإنسان أن يمارس حقوقه لا سيما الحقوق الأساسية منها: الملكية والمساواة، لأنها تعرضت بصفة مستمرة إلى الانتهاك. (عبد الفتاح إمام، 2002، صفحة 290)

ومن أجل هذا حاول الناس البحث عن طريقة للخلاص وانتهوا إلى أنّه لابد من التنازل عن بعض حقوقهم الطبيعية لسلطة تكون قادرة على حمايتهم وإتاحة الفرصة أمامهم لممارسة حقوقهم الأخرى، فاتفقوا على أن يتنازل كل واحد منهم عن حقه الطبيعي في الدفاع عن نفسه وعن أرضه وممتلكاته. (محمد كامل، 1969، صفحة 494)

وبالتالي فإنّ تكوين المجتمع السياسي في نظر **"جون لوك"** يتم عن طريق تحالف مجموعة من الأفراد على تحديد شخص معين بكامل إرادتهم يعتبر جزءا من العقد، فيتنازل كل واحد منهم عن بعض من حقوقه لهذا الشخص، من أجل تحقيق الهدف المقصود الذي يسعى إليه هذا العقد الاجتماعي وهو حماية الملكية التي تعتبر حق طبيعي لا يجوز خرقه والتعدي عليه، لأنه " يقوم على العمل ومقدار العمل لا على الحيازة أو القانون الوضعي، وليس لأحد حق فيما يكسبه المرء بتعبه ومهاراته ولا تصير الحيازة حقا إلا إذا استلزمت العمل، فهو خاضع لشرطين الأول أنّ المالك لا يدع ملكيته تتلف أو تهلك والثاني أن يدع للآخرين ما يكفيهم فإنّ هذا حق لهم، وحرية العمل هي المبدأ الذي يسوغ الملكية والمبدأ الذي يحدها إذا يجب أن تبقى حرية العمل مكفولة دائما للجميع." (يوسف، 2012، صفحة 154)

3 . جون جاك روسو John jacques rousseau (1712 . 1778)

يعتبر الفيلسوف الفرنسي **"جون جاك روسو"** ممثل الجناح اليساري بين أتباع حركة التنوير الفرنسيين، وقد اشتهر كفيلسوف وعالم اجتماع وعالم جمال مؤلف أعمال فنية لها قيمة عالية، وجّه نقدا مريرا للعلاقات الطبقية الإقطاعية والنظام الاستبدادي، أيّد الديمقراطية البرجوازية والحريات المدنية والمساواة بين الناس بغض النظر عن أصلهم. (يودين، 2006، صفحة 232)

أ . طبيعة المواطنة عنده:

يرى **"روسو"** أنّ المواطنة هي حق المشاركة الفعالة المباشرة في إدارة الدولة وصناعة القرارات السياسية، وبهذا المعنى فهي إخفاء الشرعية للقوة وذلك أنّه حالما تكون القوة هي ما يصنع الحق تتغير النتيجة بتغير السبب، أي أن كل قوة تتغلب على قوة سابقة عليها تقوم مقام الحق الذي كان لها، ومن جهة أخرى فإنّ المواطنين هم الأعضاء الذين ينظمون في شكل مجتمعات قومية تحمي هويتهم التي يتعاملون بها مع مواطنين من أقطار أخرى، إضافة إلى حريتهم في المشاركة في الحياة السياسية وإدارة شؤون الدولة بصفة مباشرة أو غير مباشرة. (جون جاك، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، 2011، صفحة 83) فهي صفة تطلق على المساهمين في السلطة السيادية، وهنا يمزج **"روسو"** بين المواطنة والسيادة ليؤكد أن كل فرد ينتمي إلى الأمة يملك صفة المواطنة، أي أنه يسهم فيها ويصبح له الحق في هذه الصفة. (منذر، 2001، صفحة 46) وتأكيدا لذلك يقول: "إن كل مواطن إذا تعاقد مع نفسه أصبح ملزما بالخضوع لعلاقة مزدوجة فمن جهة كونه عضوا في صاحب السيادة يكون ملزما تجاه الأشخاص، ومن جهة أخرى كونه عضوا في الدولة يكون ملزما تجاه صاحب السيادة." (جون جاك، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، 2011، صفحة 96)

ب . أبعاد المواطنة:

إنّ للمواطنة عدة أبعاد من بينها: البعد السياسي ويعني أن يكون للمواطن حق المشاركة الفعالة في إدارة الدولة وعضو في الجماعة السياسية أي له حق المشاركة في نشاطاتها، فالحكومة في نظر **"روسو"** لا يمكنها أن تتقدم إلاّ إذا ظلت السيادة في يد الشعب وكل قانون لابدّ أن يجيزه التصويت المباشر لجميع المواطنين، بل حتى تطبيق القوانين على الحالات الخاصة يترك إلى طائفة من الناس التي يختلف دستورها تبعا لحجم الدولة وتبعا للأوضاع المحلية الأخرى. (زكي ، دت، صفحة 227)

أما البعد الاجتماعي للمواطنة فيعني العضوية في المجتمع السياسي حيث يحمل المواطن هوية هذا المجتمع وولائه له، وبالتالي فإنّ لهذا البعد أهمية كبيرة تكمن في تعزيز الروح وانتماء

المواطن للمجتمع الذي ينتسب إليه ويحمل هويته، أي تعزيز روح المشاركة الفعالة في مختلف نشاطات المجتمع خاصة في مؤسساته المدنية التي تقوم بدور فعال في مراقبة أداء الدولة ومؤسساتها السياسية، (ناهدة، 2010، صفحة 378) إضافة إلى البعد القانوني الذي يقصد به مجموعة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية التي يتمتع بها المواطنين ويضمنها القانون، فالمواطن شخص حر وفقا للقانون وهذه الحرية هي شرط أساسي للمواطنة حيث أن انعدامها هو انعدام لإنسانية الإنسان، وفي ذلك يقول "**روسو**" "تنزل الإنسان عن حريته يعني تنزلا عن صفة الإنسان فيه، وتنزلا عن الحقوق الإنسانية وعن واجباتها أيضا، ولا تعويض يمكن لمن يتنزل عن كل شيء وتنزل كهذا يناقض طبيعة الإنسان ونزع كل حرية من إرادة الإنسان هو نزع كل أدب من أعماله." (جون جاك، العقد الاجتماعي، 2013، صفحة 32)

خامسا . مقارنة بين فلاسفة العقد الاجتماعي حول قضية المواطنة:

1 . أوجه التشابه:

يتفق كل من "**هوبز**" و"**لوك**" على أن المواطنة تقوم بإعطاء الحقوق للأفراد وتضمن استقرارهم في المجتمع من خلال فكرة العقد الاجتماعي، باعتبارها أساس بناء المجتمع وتأسيس الدولة كما أنها مبدأ أساسي في الحفاظ على حقوق وحريات الأفراد، وفي الوقت ذاته نجد "**جون جاك روسو**" يتبع خطى كل من "**هوبز**" و"**لوك**" فيؤكد أن المواطنة هي مجموعة الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرد ويلتزم بها، بحيث يكون عضو في المجتمع السياسي المنظم، معتقدا أنها تفترض كذلك عقدا اجتماعيا بين مواطني الجماعة الواحدة، أي عقدا قائما بين أفراد المجتمع أنفسهم وفيما بينهم، وليس عقدا قائما بينهم وبين الحكام، وذلك من أجل تحقيق هدفهم والحصول على الأمن والاستقرار.

ومن جهة أخرى يتحد "**هوبز**" مع "**لوك**" في رفضه نظرية الأصل الإلهي للملوك واستنتاج أن كل سلطة مدنية يجب أن تكون انعكاسا لأصل مجتمعي دنيوي، رافضا بذلك اشتقاق السلطة المطلقة من نظرية الحق الإلهي، نظرا لأن الوجود الممكن والوحيد بالنسبة له

يتمثل في المجتمع المدني والسياسي المنظم، حيث يؤدي ذلك إلى التأكيد على الطبيعة الدنيوية والبشرية للسلطة السياسية دون اللجوء إلى المصدر الإلهي لهذه السلطة. (علي، 2006، صفحة 25)

2 . أوجه الاختلاف:

لكن مع ذلك فإن هناك اختلاف بينهما حيث أنه إذا كان **"هوبز"** ينظر إلى السلطة المطلقة على أنها كائن اصطناعي من صنع البشر، وأن المجتمع المدني هو المجتمع القائم على التعاقد حتى لو يتخذ شكل الحكم المطلق، فإن **"جون لوك"** يؤكد أن التعاقد غاية معلومة لا تكون مع العبودية والخضوع لأنهما نفي لتلك الغاية وإقصاء لها، كما أن الملكية المطلقة التي يزعم بعضهم أنها نمط الحكم الوحيد لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني كونها ليست شكلا من أشكال الحكم المدني، ولهذا ينبغي حسب **"لوك"** عزلها إذا خرجت عن العقد الذي وقعته. (جون، في الحكم المدني، 1959، صفحة 189)

أما **"جون جاك روسو"** فيختلف عن كل من **"هوبز"** و**"لوك"** في مسألة العقد الاجتماعي، حيث أنه ليس عقد بين الأفراد كما يرى **"هوبز"** وليس عقد بين الأفراد والحاكم كما يؤكد **"لوك"** بل هو عقد مع الأفراد أنفسهم، أي اتفاقهم على أن يخضعوا رأيهم وحقوقهم وسلطاتهم لحاجات ورأي مجتمعهم ككل، وكل شخص يدخل ضمنا في مثل هذا العقد بقبوله حماية القوانين العامة، والسلطة العليا في أي دولة لا تستقر في أي حاكم فردا كان أو جماعة بل في الإرادة العامة للمجتمع، وتلك السيادة لا يمكن التخلي عنها أبدا، وإن جاز تفويضها جزئيا إلى حين. (ول، د ت، صفحة 283)

وبالتالي فإن السيادة عند **"روسو"** مطلقة في أيدي الشعب وتحكمها إرادة عامة، على عكس السيادة عند **"هوبز"** فهي مقيدة من طرف الفرد وتحكمها إرادة خاصة، حيث لا يمكن للشعب المطالبة بحقوقه ضمنها، أما عند **"لوك"** فهي محدودة من قبل الحاكم.

إضافة إلى ذلك فإنه يوجد اختلاف بينهما في مسألة الحالة الطبيعية حيث أنها في نظر **"هوبز"** هي حالة افتراضية يغيب فيها المجتمع، فلا تعبر عن مرحلة تاريخية معينة إنما هي فكرة

بنائية ضرورية، كما أن غاية الإنسان هي المحافظة على الذات والسيطرة على الآخرين وحب البقاء، ومن ثمة فالحالة الطبيعية هي حالة حرب الكل ضد الكل. (عبد المجيد، 1998، صفحة 247)

أما "**جون لوك**" فيؤكد عكس ذلك معتقدا أن الحالة الطبيعية هي حالة حرية ومساواة وليست حالة حرب، حيث أن جميع الأفراد متساوون في استعمال القوى الطبيعية التي يملكونها ومتساوون أيضا في جميع الأشياء، فلا واحد متفوقا على الآخر ولا عبودية بينهما، وفي ذلك يقول "إن هذا الطور الطبيعي طور من الحرية فهو ليس طورا من الإباحية." (جون، في الحكم المدني، 1959، صفحة 140)

لكن "**جون جاك روسو**" يتصور الحالة الطبيعية مختلفة تماما عن "**هوبز**" و"**لوك**" فيثبت أنها ليست حالة حرب وفوضى كما يعتقد "**هوبز**"، وليست حالة مساواة كما يؤكد "**لوك**"، بل هي حالة نظام وسكون حيث يكون فيها الأفراد غير متوحشون، ويوجد داخل كل شخص منهم صفات أخلاقية تجعله ينعم بالحرية ويتصرف كما يشاء، دون أن يرتبط بأي رابطة سياسية مع الأفراد فتجعله يتنافس من أجلها ويتصارع، وبالتالي فالاجتماع الإنساني هو السبب الوحيد الذي يزرع الحقد والأنانية في قلوب الناس، ويجعلهم أشرار يسعون إلى تحقيق الخير لأنفسهم فقط، وبالتالي فإن الإنسان في نظره "خير بالطبيعة وأن المنظمات وحدها هي التي تجعله سيئا." (برتراند ، 1977، صفحة 292)

خاتمة:

مما سبق نستنتج أن للمواطنة أهمية كبيرة في حياة الفرد حيث تمنح لهذا الأخير صفة رسمية داخل الدولة التي يعيش فيها، وتساعده في الحصول على حقوقه الإنسانية فتجعله يتمتع بمجموعة من الحقوق داخل المجتمع الذي يعيش فيه، لكن في مقابل ذلك تحدد له مسؤوليات وواجبات تتجلى في الولاء له . للوطن . والتضحية من أجله سواء كان بالمال أو بالنفس أو بالولد وخدمته، فالإنسان باستطاعته أن يخدم وطنه في جميع المجالات ويدافع عنه في حالة تعرضه للخطر، ويعمل على تطويره بشتى الوسائل ويلتزم بالقوانين ويحترمها، وبالتالي

نجد المواطنة تطبق المساواة بين أفراد المجتمع، فهي قضية تمحورت في علاقتها الممتدة مع فلاسفة العقد الاجتماعي خاصة "**هوبز**" الذي عمل على توضيحها فاعتبرها صفة تكتسب من خلال انخراط الإنسان في الحياة السياسية العامة ومساهمته فيها والتي اقتضت وجود تنظيم سياسي، وهو طرح يأتي بالتأكيد ضمن التصور العام لمسألة العقد الاجتماعي التي توحي بتنازل الأفراد عن حقوقهم وحرياتهم الطبيعية لشخص واحد يحكمهم في مقابل توحيدهم، تدبير شؤونهم وضمان استقرارهم وهذا ما نجده عند "**لوك**" حين رأى أن المواطن لكي يحافظ على استقراره في المجتمع يجب أن يتنازل على حقوقه، لكن الاختلاف يكمن في أن الأول يقول بالتنازل على كل الحقوق، أمّا الثاني فيرى أنّ التنازل يكون ببعض الحقوق فقط. ومن جهة أخرى يؤكد "**روسو**" أن المواطنة صفة تطلق على المساهمين في السلطة العليا القادرة على سن القوانين وتنفيذها، كما تقوم أيضا بإعطاء الحقوق للأفراد، مبينا في الوقت ذاته ارتباطها الوثيق بالسيادة طالما أن المواطن هو عضو في صاحب السيادة.

المصادر والمراجع

1. أبادي، الفيروس. (1998). القاموس المحيط (ط 06). دمشق: مؤسسة الرسالة.
2. ابن منظور، جمال الدين. (دت). لسان العرب (د . ط). بيروت: دار صادر.
3. أحمد فؤاد عبد الجواد، عبد المجيد. (1998). البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث دراسة مقارنة في الفلسفة السياسية (د . ط). القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
4. الحزعلي، أمل هندي. (03 07, 2005). إشكالية المواطنة في الخطاب الإسلامي المعاصر. مجلة العلوم السياسية(31)، صفحة 101 . 121.
5. الشاوي، منذر. (2001). الاقتراع السياسي (د . ط). بغداد: منشورات العدالة.
6. الشيخات، أحمد. (1999). الموسوعة العربية العالمية (ط 02، المجلد 24). المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.
7. الكيالي، عبد الوهاب. (دت). موسوعة السياسة (د . ط، المجلد 02). بيروت: دار الهدى للدراسات والنشر والتوزيع.
8. امام عبد الفتاح، امام. (1985). توماس هوبز فيلسوف العقلانية (د . ط). القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
9. إمام عبد الفتاح، إمام. (2002). الأخلاق والسياسة دراسة في فلسفة الحكم (د . ط). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

10 . بن دوبة، شريف الدين. (2019). المواطنة مفهومها جذورها التاريخية وفلسفتها السياسية (ط 01). بيروت: دار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة.

11 . بينيت، طوني. غروسبيرغ، لورانس. وميغان، موريس. (2010). مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع (ط 01). (ترجمة، سعيد الغانمي) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

12 . تدهوندرتش. (دت). دليل أكسفورد للفلسفة (د . ط). (ترجمة، نجيب الحصادي) غير منشور.

13 . ديورانت، ول. (د ت). قصة الحضارة "روسو والثورة" (د . ط). (ترجمة، فؤاد أندراوس) بيروت: دار الجيل.

14 . راسل، برتراند. (1977). تاريخ الفلسفة الغربية (المجلد 03). (ترجمة، محمد فتحي الشنيطي) الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

15 . رايلي، كافين. (1978). الغرب والعالم (المجلد 01). (ترجمة، عبد الوهاب المسيري) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

16 . روزنتنال، يودين. (2006). الموسوعة الفلسفية (ط 02). (ترجمة، سمير كرم) بيروت: دار الطليعة.

17 . روسو، جون جاك. (2011). في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي (ط 01). (ترجمة، عبد العزيز لبيب) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

18 . روسو، جون جاك. (2013). العقد الاجتماعي (د . ط). (ترجمة، عادل زعيتر) القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

19 . صليبا، جميل. (1994). المعجم الفلسفي (د . ط، المجلد 02). بيروت: دار الكتاب العالمي.

20 . عزمي، بشارة . (2012). المجتمع المدني دراسة نقدية (ط 06). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

21 . فوزي، سامح. (2007). المواطنة (ط 01). القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

22 . كاسيرر، أرنست. (2018). فلسفة التنوير (ط 01). (ترجمة، إبراهيم أبو هشهش) قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

23 . كرم، يوسف. (2012). تاريخ الفلسفة الحديثة (د . ط). القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر.

24 . لوك، جون. (1959). في الحكم المدني (د . ط). (ترجمة، ماجد فخري) بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع.

25 . لوك، جون. (1997). رسالة في التسامح (ط 01). (ترجمة، منى أبو سنة) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

26 . لوك، جون. (دت). الحكومة المدنية (د . ط). (ترجمة، محمد شوقي الكيالي) القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

27 . ليلة، علي. (2006). المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان (د . ط). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

28 . ليلة، محمد كامل. (1969). النظم السياسية الدولة والحكومة (د . ط). بيروت: دار النهضة العربية.

29 . محمد زبون، ناهدة. (2010). مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر دراسة في المفهوم والأبعاد. مجلة حوليات المنتدى، (01)، صفحة 367 . 384.

30 . ملاك روحي، منتديات. (29 05, 2009). الفكر الفلسفي السياسي عند توماس هوبس. تم الاسترداد من C:\Users\SBI\Desktop\Documents\كتب هوبز\الفكر الفلسفي السياسي عند طوماس هوبز -.mht.

31 . مناع، هيثم. (25 07, 2007). المواطن الحديث. تم الاسترداد من www.aljazeera.net/opinions/2007/7/25/2-المواطن-الحديث. (تاريخ الزيارة: 2019/05/07)

32 . مورو، بيير فرانسوا. (1993). هوبس فلسفة . علم . دين (ط 01). (ترجمة، أسامة الحاج) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

33 . نجيب محمود، زكي . (دت). الموسوعة الفلسفية المختصرة (د . ط). (ترجمة، فؤاد كامل، جلال العشري، عبد الرشيد الصادق) بيروت: دار القلم.

34 . هوبز، توماس. (2011). اللفياثان (ط 01). (ترجمة، ديانا حبيب حرب وبشرى صعب) بيروت: دار الفارابي.

35 . وقيع الله، محمد. (2010). مدخل إلى الفلسفة السياسية (ط 01). دمشق: دار الفكر.

36 - thomas, h. (2013). Le Citoyen (De Cive) (éd. Édition de 1647, Vol. v.: 1,0). (l. t. (1649)., Trad.) Édition électronique Les Échos du Maquis.